

«القمة العالمية للحكومات التجمع الدولي الأكبر ما بعد «كورونا»





القمة العالمية للحكومات

«دبي:» الخليج

بمشاركة 30 منظمة دولية و4 آلاف شخصية من مختلف دول العالم، وعبر 110 جلسات رئيسية وحوارية تفاعلية، توضع القمة العالمية للحكومات 2022، نقطة بداية جديدة، لعالم ما بعد جائحة «كورونا»، في تجمع دولي هو الأكبر والأول من نوعه منذ بداية الجائحة.

وتمثل القمة منصة دولية جامعة لأصحاب العقول والأفكار الإبداعية وصنّاع القرار، الذين يلتقون معاً لرسم ملامح مستقبل العالم، وتبادل التجارب والخبرات واستعراض التحديات التي واجهتها الحكومات خلال الجائحة، لتشكيل توجهات المرحلة المقبلة، وبناء منظومة فرص جديدة لدعم مسيرة التنمية العالمية وتعزيز جاهزية الحكومات للمستقبل.

وتركز القمة التي أصبحت مرجعاً عالمياً للحكومات والدول، ومنصة متفردة لصياغة وتصميم المستقبل، على ترسيخ نموذج عالمي للتعاون بين الحكومات والدول، وتعزيز الحوار الدولي في أبرز التوجهات العالمية لعالم ما بعد الجائحة، وتنسيق الجهود لتعزيز العمل الحكومي المشترك وإيجاد حلول للتحديات المستقبلية بعقد شراكات فاعلة وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب الناجحة، وابتكار نماذج عمل جديدة لاستكشاف فرص جديدة وصناعة وتصميم مستقبل أفضل للبشرية.

وتتناول القمة على مدى يومي 29 و30 مارس، مواضيع تركز على السياسات التي تقود التقدم والتنمية الحكومية، وتصميم مستقبل أنظمة الرعاية الصحية، والاستدامة للعقد المقبل، وتسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي، وتكنولوجيا المستقبل، وبناء مدن المستقبل، ومستقبل الأنظمة التعليمية والوظائف، وتمكين المرونة الاجتماعية، وغيرها من المواضيع المستقبلية الأكثر ارتباطاً بحياة الإنسان.

وتتميز قمة 2022 بتنظيمها بالتزامن مع اختتام فعاليات «إكسبو 2020 دبي». وتجمع نخبة من قادة الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين والخبراء ومستشاري المستقبل وقادة القطاع الخاص وصنّاع القرار ورواد الأفكار والمختصين في الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية من مختلف دول العالم، لاستشراف مستقبل الحكومات وإعادة التفكير وتصميم الخطط المستقبلية، للتعامل مع الأزمات والحالات الطارئة ضمن 110 جلسات حوارية وتفاعلية، تركز على تبادل الخبرات والمعارف والأفكار في أهم الموضوعات التي تشغل خطط الحكومات، لتشكيل عالم جديد والنهوض بالقطاعات الحيوية لتحقيق الازدهار للإنسان.

نحو عقد حكومي جديد

وستعمل القمة على تعزيز الخطط لبدء عقد حكومي جديد، ووضع سياسات واستراتيجيات ومشاريع استباقية تتبنّى الحلول الذكية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية، ما يجسد دورها وريادتها منصة عالمية لابتكار الحلول للتحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وصياغة مستقبل الحكومات، وفق آليات عمل متفردة تسهم في تشكيل مستقبل الحكومات والمجتمعات وتعزيز الاستقرار العالمي.